

مدير عام وزارة الصحة:

للقطاع الخاص دور هام

في تقديم خدمات صحية متقدمة

اعتمدت وزارة الصحة العامة في اواخر التسعينات استراتيجية وطنية واضحة المعالم، مبنية على نتائج الدراسات التي قامت بها. وبعد ان بينت هذه الدراسات نوعية وتوزيع الخدمات الصحية وانماط استهلاكها وحجم الانفاق عليها، ومستوى وتوزيع المؤشرات الصحية. وكانت الوزارة خلال السنوات الماضية قد حققت عدة انجازات في تطبيقها لهذه الاستراتيجية، ان مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمرتبطة، تستوجب البناء على ما تحققت من انجازات في اطار اعادة النظر بأولويات خطة الاصلاح. لجهة التركيز على الاهداف التي اعلنتها الحكومة في ورقة مؤتمر باريس - 3.

في ما يلي العناوين الرئيسية للخطة ولكل منها الخطوات التي تحققت والاهداف القريبة والمتوسطة الامد:

أولاً: ترشيد الانفاق العام عبر توحيد نظم الصناديق المتعددة للتغطية الصحية.

ان قاعدة المعلومات الموحدة للمستفيدين التي انجزتها الوزارة والتي تربطها إلكترونياً بجميع الصناديق الضامنة العامة، عززت التكامل بين هذه الصناديق ومنعت الازدواجية، وهي تشكل الارضية العلمية لإصدار البطاقة الصحية. كما ان مراجعة نظم التغطية والرقابة واعتماد آليات حديثة وممكنة لإحساب الاعمال الاستشفائية، يعزز امكانية توحيد الرموز والتعرفات وعمليات التدقيق الطبي والمالي، ويوفر المعطيات اللازمة لتوحيد معايير ونظم التغطية بين مختلف الصناديق.

ثانياً: توفير الخدمات الصحية الاساسية لجميع المواطنين، خصوصاً الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وتخفيف العبء المالي عن كاهل الاسر.

ان شبكة الرعاية الصحية الاولى التي اسستها وزارة الصحة مع سائر الوزارات المعنية والقطاع الاهلي، توفر رزمة من الخدمات الشاملة للمواطنين خصوصاً في المناطق الأكثر حاجة. تشمل هذه الخدمات: صحة الأم والولد وتلقيح الاطفال، الادوية الاساسية، صحة الفم والاسنان، الصحة الانجابية، الصحة العقلية، الصحة المدرسية والارشاد الصحي. سوف يتم توسيع هذه الشبكة لتغطية جميع المناطق وسوف تخضع المراكز الصحية لبرامج ضمان الجودة في سبيل نوعية خدماتها وتعزيز ثقة المواطنين بها.

كما ان تطوير المستشفيات في ظل قانون استقلالية

لقد أثبتت الدراسات التي أجرتها وزارة الصحة العامة خلال السنوات العشر الماضية أهمية دور القطاع الخاص في تقديم خدمات صحية متفوقة للمواطنين. أكان ذلك من قبل مؤسسات تتوخى الربح في مجالات التشخيص والاستشفاء والصيدلة او من قبل مؤسسات القطاع الاهلي في مجال الرعاية الصحية الاولى. كما اكدت هذه الدراسات بان القطاع الخاص في الاقتصاد الحر غير المنظم، يدفع بالقطاع الصحي إلى زيادة غير مبررة في استهلاك خدمات مرتفعة الكلفة وقليلة المردود على صعيد الصحة العامة.

تلعب وزارة الصحة العامة دوراً هاماً في مجال التمويل الصحي بغية ضمان اوصول الخدمات إلى الجميع خصوصاً الفقراء والفئات المستضعفة وذلك تحقيقاً للعدالة الصحية. إلا أن الدور الاهم للوزارة يبقى في تنظيم القطاع الصحي. ولقد بذلت هذه الوزارة جهوداً كبيرة لتعزيز قدراتها التنظيمية، إلا أن ذلك وإن نجح نسبياً يبقى دون المستوى المطلوب لارتباطه الوثيق بالوضع الاداري العام، إن الضمانة الاساسية لاستقامة الأمور إن في اجهزة الدولة أو في مؤسسات القطاع الخاص هي المواطن الواعي الذي يدرك واجباته وحقوقه، بما هو مطلوب منه ليستكمل معاملته وفقاً للقانون، ومن ثم يطالب بحقه كاملاً دون منة من احد.

تتميز وزارة الصحة العامة عن غيرها من الوزارات بانها إضافة إلى المعاملات الادارية كالتسجيل والترخيص والتصديق التي تبت وتنتهي داخل الوزارة، هناك طلبات المواطنين للحصول على موافقة الوزارة للعلاج في القطاع الخاص. ولا بد من التوقف عند هذا النوع من المعاملات نظراً لعددها الذي يتعدى المئة وخمسين ألفاً كل عام، ولكونها تستهلك معظم اعتمادات الموازنة.

على المواطن أن يدرك ان الدولة تتكبد نفقات باهظة لتؤمن له الرعاية الصحية وانه من حقه، لا بل من واجبه ان يتأكد من حصوله على ما يستحقه من الطبيب ومن المستشفى أكان لجهة الخدمة الصحية الجيدة أو لجهة الاهتمام والاحترام والمعاملة التي تحفظ كرامته. ولقد حرصت الوزارة على أن يذكر في بطاقة الموافقة تفاصيل التغطية بوضوح، وكذلك القيمة المطلوبة تسديدها من المريض. لا يمكن للموظف مرافقة المريض ليسهر على حسن معاملته ويضمن له الخدمة اللائقة وعدم إستغلاله مادياً، بل يتوجب على المواطن ان يقوم هو بهذا الدور كون المال المدفوع من الوزارة مقابل علاجه هو ماله بالاساس ويجب ان يحصل على المردود المناسب مقابل ذلك.



الدكتور وليد عمار
مدير عام وزارة الصحة العامة



المستشفيات، ساهم بشكل ملحوظ في توفير الرعاية الاستشفائية لذوي الدخل المحدود وتخفيف الاعباء المالية عنهم. وسوف يتم في المرحلة المقبلة استكمال افتتاح جميع المستشفيات الحكومية وتعزيز دورها.

ثالثاً: ضبط نوعية المواد الصيدلانية وخفض فاتورة الدواء.

لقد اعيد النظر بنظام تسجيل الدواء من حيث إضافة ضوابط جديدة، كإجراء شهادات تحاليل من مختبرات معترف بها عالمياً، وإلزامية دراسات التكافؤ الحيوي لجميع الادوية الجينية. كما اعتمدت اسس جديدة لتسعير الادوية بحيث اعيد النظر بهوامش الارباح وجدول المقارنة آلية لإعادة تسعير جميع الادوية دورياً. ان فرض معايير الجودة على الصناعة الوطنية سوف يعزز الثقة الوطني ويزيد من حصته في السوق المحلية والخارجية. كما سيتم العمل في المرحلة المقبلة على استبدال الادوية المكلفة بالادوية الجينية المضمونة الجودة، وذلك بالعمل على تعديل النصوص القانونية وترشيده الوصفة الطبية.

رابعاً: رفع مستوى جودة الخدمات الصحية لقد ادى نظام اعتماد المستشفيات إلى تحسن ملموس في نوعية الخدمات الاستشفائية. كما ساهمت دورات التدريب وصياغة البروتوكولات العلاجية في رفع مستوى الرعاية الصحية الأولية. سوف تطور معايير جودة الخدمات الاستشفائية وسيتم تعميم نظام الاعتماد ليشمل المراكز الصحية.

خامساً: تطوير القدرات التثقيمية لوزارة الصحة وتعزيز دورها في الحفاظ على الصحة العامة. سوف يستمر العمل على تحديث الادارة بالتعاون مع وزارة الاصلاح الاداري والجهات الدولية. كما ان تطوير نظام الترصد الوبائي سيؤهل الوزارة للعب دور اكثر فعالية على صعيد مكافحة الوبئة. وكذلك فان تعزيز البرامج الوقائية خاصة تلك التي تستهدف صحة الام والطفل سيساهم في تحسين المؤشرات الصحية. ولقد دلت الدراسات الاخيرة على تحسن ملموس في هذا المجال مما يطمئن إلى ان لبنان يسير بالاتجاه الصحيح لبلوغ الاهداف الانمائية للالفة.

وأخيراً لا بد من العودة إلى موضوع البطاقة الصحية التي اصبحت رمزاً لفعالية وعدالة النظام الصحي. ان ترشيده الانفاق العام وتوحيد نظم التغطية الصحية يتطلب من وزارة الصحة القيام بدور قيادي والتنسيق مع الصناديق الضامنة المتعددة التي تخرج جميعها عن نطاق وصايتها. ولقد اصبحت المعطيات متوفرة والبنى التعليمية مؤاتية لتوحيد نظم التغطية. إلا أن تخفيض الانفاق الاجمالي على الصحة فسوف يتم بشكل اساسي عبر تخفيض ما تتكبده الاسر مباشرة. وتبقى البطاقة الصحية وسيلة لحصول جميع المواطنين على الرعاية الصحية اللائقة، التي تلبى احتياجاتهم بشكل عادل. واذا كان لا يجوز للقطاع العام التخلي عن مسؤولياته في مجال التغطية الصحية إلا انه يستطيع الاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ مهام متخصصة ومحددة لتحقيق هذا الهدف. تخول البطاقة الصحية حاملها الحصول على خدمات

الرعاية الصحية الأولية عبر المراكز الصحية المعتمدة التي ستكون المدخل لنظام احالة للقطاع الاستشفائي يبدأ بالمستشفيات الحكومية كمحطة الزامية. تقتصر صلاحية البطاقة للاستشفاء في المرحلة الاولى على غير المضمونين اي المعالجين على نفقة وزارة الصحة. اما في المرحلة الثانية وبعد توحيد نظم التغطية، فتعتمد بطاقة صحية موحدة لجميع المواطنين تضمن لهم الحصول على الخدمات الصحية الأولية والاستشفائية، ضمن معايير واضحة ومتساوية للجميع. ان الهدف الاساسي من اعادة هندسة نظام التمويل الصحي هو تأمين الرعاية لجميع المواطنين خصوصاً الأكثر حاجة، بغية تحسين الوضع الصحي العام والغاء الفوارق بين المناطق، وبنفس الوقت تخفيض العبء المالي الواقع على عاتق الاسر خصوصاً ذوي الدخل المحدود.